استطلاع للرأي العام الفلسطيني حول عملية السلام

٦٣,١٪ حل الدولتين لن يؤدي الى انهاء الصراع الفلسطيني/الاسرائيلي
٧٩,٨٪ يرفضون وجود أي مستوطنة في الدولة الفلسطينية

القدس من محمد ابو خضير - كشف احدث استطلاع للراي العام الفلسطيني عن ميل الشارع الفلسطيني إلى التمسك بالثوابت الفلسطينية، وخاصةً فيما يتعلق بتأكيدهم على إقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، كما أظهر الاستطلاع تخلي النسبة الأعلى من أبناء الشعب الفلسطيني عن فكرة المرحلية.

واظهر الاستطلاع الذي أجراه مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي التابع لجامعة القدس المفتوحة تحت عنوان "عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية والخيارات البديلة "تشاؤما من قبل الجمهور الفلسطيني حول إمكانية حل الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي نهائياً بالطرق السلمية، لا سيما وأن ٦٣,١٪ من العينة يرون أنه حتى في حالة التوصل إلى حل الدولتين فإن ذلك لن يؤدي إلى إنهاء الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي بشكل جذري، وقد رأى ٢٦٪ من أفراد العينة أن الخيار الأفضل هو استخدام الكفاح المسلح (المقاومة) في حال فشل المفاوضات نهائياً مع إسرائيل، بالإضافة إلى ١٤,٦٪ منهم يرون ضرورة قيام حرب عربية إسرائيلية لتغيير ميزان القوى لصالح الطرف الفلسطيني.

أما النسبة الأعلى من المشاركين فذهبت إلى أن حل قضية القدس يتم من خلال إعادتها كاملة إلى السيادة الفلسطينية وذلك في الاستطلاع الذي اجرى خلال الفترة الواقعة بين شهري أيار وآب من العام الحالي، على عينة بلغ تعدادها ١٠٩٩ فرداً ٦٧,٢٪ منهم من الضفة الغربية و٣٢,٧٪ منهم من قطاع غزة،وقد خضع تحليل الاستطلاع للمنهج الوصفي التحليلي وأشرف على الاستطلاع الدكتور محمد المصري مدير المركز، اما الجانب المنهجي من الاستطلاع فقد اشرف عليه الدكتور أمجد الأفغاني مدير عام المجمع العلمي للأبحاث والتنمية.

وقد شكلوا ٦٢,٩٪ من مجمل أفراد العينة، أما بخصوص قضايا الاقتصاد والمياه الفلسطينية فهناك ٤٩,٤٪ منهم يرون أن الخيار الأفضل للتعامل مع قضايا الاقتصاد والمياه الفلسطينية هو أن يكون هناك سيطرة فلسطينية كاملة على الاقتصاد الوطني والمياه الفلسطينية، ويرون ضرورة قطع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل والتوجه للعمل مع العرب بدلاً منها. وفيما يتعلق بقضايا المياه والاقتصاد الفلسطيني، فقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن النسبة الأعلى من المستطلعين يرون أن الخيار الأفضل للتعامل مع قضايا الاقتصاد والمياه الفلسطينية ،هو أن يكون هناك سيطرة فلسطينية كاملة على الاقتصاد الوطني، وهم يشكلون ٤٩,٤٪، وهناك ١١,٩٪ منهم يرون ضرورة قطع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل والتوجه للعمل مع العرب بدلاً منها لحماية الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى وجود ٩,٥٪ منهم يرون ضرورة امتلاك الشعب الفلسطيني لمياهه والسيطرة عليها بشكل كامل. بخصوص قضية اللاجئين ترى النسبة الأعلى من المستطلعين أن الخيار الأفضل لحل قضية اللاجئين هو تطبيق القرار الدولي رقم ١٩٤ بكل مضامينه في العودة والتعويض، وهم يشكلون ٢٦,٩٪ من اجمالي العينة، وهناك ٢٤,٩٪ منهم يرون الخيار الأفضل هو أن يتم اعتبارها قضية وطنية ويستفتى الشعب الفلسطيني في كيفية حلها، ومنهم ١٧٪ يرون اعتبار قضية اللاجئين شأنا شخصيا يقرر فيها كل فرد فلسطيني ما يشاء، بالإضافة إلى وجود ١٥,٨٪ منهم يرون الخيار الأفضل هو أن يتم ضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم بغض النظر عن التعويض المالي، أما باقي الإجابات فتشكل نسباً ضئيلة حسب ما هو مرفق بجداول التوزيع التكراري للإجابات.

بخصوص كيفية التعامل في الملف الأمني مع إسرائيل فإن النسبة الأعلى من المشاركين في الاستطلاع ترى ضرورة إنهاء كافة أشكال التعاون الأمني مع إسرائيل وهم يشكلون ٥٣,٢٪ من العينة، وهناك ١٣,٨٪ منهم يرون ضرورة الحفاظ على شكل من أشكال التعاون الأمني مع إسرائيل بما يساهم في صيانة الأمن الفلسطيني، بالإضافة إلى وجود ٩,٦٪ منهم يرون أهمية الاستعانة بطرف ثالث لحفظ الأمن بين الطرفين على الحدود، وكذلك هناك ٨,٩٪ يرون أهمية عقد اتفاقيات أمنية مشتركة بما يخدم أمن الطرفين.

بخصوص كيفية حل مشكلة المستوطنات القائمة على أراضي الدولة الفلسطينية المنشودة فإن النسبة الأعلى يرون ضرورة رفض وجود أي مستوطنة على أراضي الدولة الفلسطينية وهم يشكلون ٧٩,٨٪ من العينة، أما الباقي فموزعون على نسب ضئيلة في الخيارات التي تتضمن التعامل بطريقة براغماتية مع واقع الاستيطان القائم على أراضي الدولة الفلسطينية المنشودة.

أما فيما يتعلق بحل مشكلة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، فإن هناك ٦٩,٣٪ منهم يرون بعدم القبول بأقل من اخلاء السجون الإسرائيلية من الاسرى بشكل كامل، بالمقابل نرى أن هناك ١٨,٧٪ منهم يرون ضرورة تحرير الأسرى بالقوة من خلال أسر الجنود الإسرائيليين وتبادلهم.